موازنة المواطن ٢٠١٩/٢٠٢٠

#حقك_تعرف_موازنة_بلدك

www.budget.gov.eg | www.mofdigitalgate.com | @MOF.Egypt | @MofEgypt | fm@mof.gov.eg

٢٠١٩ - ٢٠٢٠

الإصدار السادس

وزارة المالية

وحدة الشفافية والمشاركة المجتمعية

www.mof.gov.eg

مفاهيم

يعني ايه موازنة؟

بيان يوضح كل الايرادات المتوقع ان تحصل عليها الدولة خلال العام المالي وخطة الحكومة في اعادة انفاقها لتحسين جودة حياة المواطن وذلك في مجالات الحماية الاجتماعية وكافة الخدمات الحكومية ومنها الصحة والتعليم والاسكان والتموين والدفاع والامن القومي وحماية البيئة وغيرها.

مراحل إعداد الموازنة

١. تصدر وزارة المالية منشور إعداد الموازنة لتقوم جهات الدولة بإعداد مشروعات موازناتها

٢. تناقش وزارة المالية مشروعات الموازنات الواردة اليها والخاصة بكل جهة

٣. يقدم وزير المالية مشروع الموازنة لمجلس الوزراء للمناقشة والتعديل

٤. يعرض مجلس الوزراء مشروع الموازنة بعد تعديله على رئيس الجمهورية للمناقشة والموافقة عليه

٥. يحيل السيد رئيس الجمهورية مشروع الموازنة إلى مجلس النواب لمناقشته وتعديله في ضوء القواعد الحاكمة في الدستور والقانون

٦. بعد اعتماد الموازنة من قبل مجلس النواب يتم إرسالها مرة أخرى إلى وزارة المالية للتنفيذ

رسالة من الوزير

د/ محمد معيط - وزير المالية

"نعمل على رسم وتنفيذ السياسات المالية والاقتصادية للدولة بما يحقق النمو الاقتصادي الشامل والضبط المالي والتوزيع العادل والكفء لموارد الدولة وإرساء دعائم اقتصاد قوي يحقق رفاهية المجتمع ويحمي مصالح الدولة العليا وأمنها القومي ويحفظ حقوق الأجيال القادمة."

رؤية الوزارة

جهاز حكومي واقتصاد مصري رائد، نموذج يُحتذى به على المستوى الإقليمي

القيم

الإحترام – الابتكار – التعاون – الشفافية والتواصل

رؤية وزارة المالية المستهدف تحقيقها من خلال الموازنة العامة للدولة

تحقيق التوازن ما بين **متطلبات الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية** في ضوء الاستحقاقات الدستورية **واستمرار الإصلاحات الجذرية الهيكلية والمؤسسية**

ما هو الجديد في موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠؟

موازنة التنمية البشرية

- **موازنة التنمية البشرية تضع مصلحة المواطن أولاً من خلال إعطاء الأولوية لتمويل برامج التعليم والصحة والتأمين الصحى الشامل**
- **زيادة مخصصات الأجور والمعاشات وبرامج الحماية الاجتماعية والدعم النقدي**

موازنة التنمية الاقتصادية

- **خلق فرص عمل حقيقية وزيادة معدلات النمو** من خلال زيادة المخصصات الداعمة للنشاط الاقتصادي الإنتاجي ومساندة قطاعات الصناعة والتصدير
- **استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية** من خلال خفض الدين إلى ٨٤% من الناتج المحلي وتحقيق فائض أولي بنحو ٢% وخفض العجز الكلي إلى ٧,٢%
- **التركيز على الإصلاح الإداري والمؤسسي**، والاقتصاد الرقمي، والميكنة
- **استقرار المنظومة الضريبية والجمركية** وتعظيم العائد على أصول الدولة والتسعير السليم لمدخلات الإنتاج
- **التوسع في تطبيق موازنة البرامج والأداء** الموجهة لصالح المواطن بهدف تطوير البنية التحتية وتحسين الخدمات العامة

الدعم يضمن حياة كريمة لك ولأسرتك

- ١٤٩ مليار جنيه لبرامج الدعم السلعي: ٨٩ مليار جنيه للسلع التموينية، و٥٣ مليار جنيه للمواد البترولية، و٤ مليار جنيه للكهرباء، و١,٥ مليار جنيه لدعم الأدوية وألبان الأطفال ومليار جنيه لشركات المياه
- ١٦٠,٥ مليار جنيه مساهمات لصناديق المعاشات، مقابل ٤٨,٥ مليار جنيه بزيادة ٢٣١% عن فعلى مبدئي العام السابق. و١٨,٥ مليار جنيه لصرف الدعم النقدي المتمثل في معاش الضمان الاجتماعي، وبرنامجي «تكافل وكرامة»
- تشهد موازنة ٢٠٢٠/٢٠١٩ زيادة الحد الأدنى للمعاشات ليصل إلى ٩٠٠ جنيه بزيادة قدرها ١٥٠ جنيه شهرياً وإقرار علاوة لأصحاب المعاشات ب ١٥% خلال نفس العام وهو ما سيستفيد منه نحو ١٠ مليون صاحب معاش
  - ✓ ومن المتوقع على المدى المتوسط استمرار التزام الخزانة العامة للدولة بزيادة هذه المساهمات مما يدعم قدرة صندوقي المعاشات على الوفاء بكامل التزاماتها وسدادها نقداً بشكل منتظم.
- ٣,٤٥ مليار جنيه لدعم نقل الركاب: ١,٨٥ مليار جنيه لهيئة نقل الركاب بالقاهرة والإسكندرية و١,٦ مليار جنيه لاشتراكات الطلبة على خطوط السكة الحديد، ومترو الأنفاق، ودعم الخطوط غير الاقتصادية بالسكة الحديد
- ٣,٥ مليار جنيه لتوصيل الغاز الطبيعي لـ ١,٣ مليون أسرة
- ٣,٩ مليار جنيه لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي «١٢٠ ألف وحدة سكنية»
- ٢٠٠ مليون جنيه لتنمية الصعيد
- ٤٠٠ مليون جنيه فائدة القروض الميسرة

المصدر: وزارة المالية

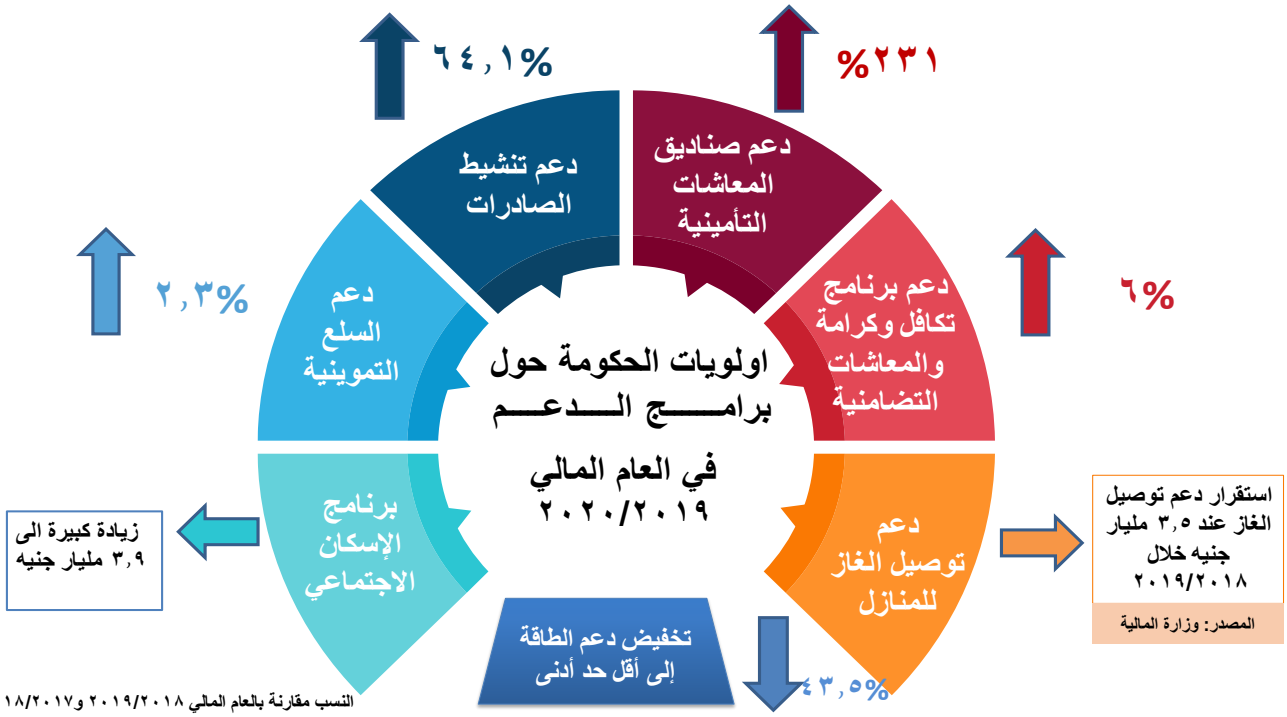

النسب مقارنة بالعام المالي ٢٠١٩/٢٠١٨ و٢٠١٨/٢٠١٧

أهم برامج الدعم بالباب الرابع بالموازنة العامة ٢٠٢٠/١٩

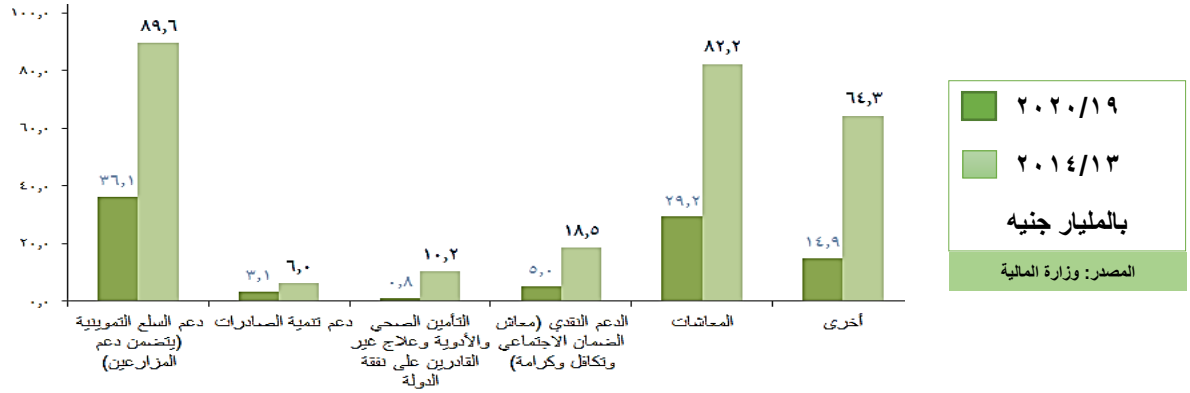

من أجلك ومن أجل عائلتك

برامج ممولة بمساهمة من موازنة الدولة

برنامج الإسكان الاجتماعي

تبلغ تقديرات الاعتمادات المدرجة لدعم برنامج الإسكان الاجتماعي نحو ٣,٩ مليار وهو ما يمثل ما تتحمله الدولة من دعم لمحدودي الدخل من المستفيدين من هذا البرنامج، ويستهدف هذا البرامج دعم عدد ١٢٠ ألف وحدة سكنية.

تكافل وكرامة

برنامج يهدف إلى حماية الفقراء من خلال تقديم **الدعم النقدي المشروط** بشكل دوري، ويتميز هذا النوع من برامج دعم الدخل المباشر، مقارنة ببرامج الدعم العيني، **بأثره الفوري على الحد من الفقر من ناحية، بالإضافة إلى توفيره للموارد المالية بحيث يقوم المواطن بإنفاقها طبقاً لاختياره**

- ٤٢٥ جنيه للأسرة بالإضافة إلى منحة لكل تلميذ في مراحل التعليم ابتدائي أعدادي ثانوي من ٦٠-١٠٠ جنيه شهرياً بحد أقصى ثلاثة تلاميذ للأسرة الواحدة بالإضافة إلى زيادة شهرية بحد أقصى ١٠٠ جنيه
- ٤٥٠ جنيه للفرد بحد أقصى ٣ أفرد للأسرة الواحدة. وفيما يخص باقي المساعدات الشهرية فإنها تمنح لبعض الفئات من اسر المجندين ٨,١٨ ألف أسرة، وحلايب وشلاتين ٦,٣ ألف أسرة، وغيرها من الفئات الأولى بالرعاية.

١٠٠ مليون صحة

- الحملة القومية **للقضاء على فيروس سي**
- **تم فحص ٥٠ مليون مواطن** في ٢٧ محافظة
- **تم صرف علاج لـ ٩٠٠ ألف مواطن**

أطفال بلا مأوي

تقديم خدمات الرعاية والتأهيل لهم ودمجهم في المجتمع في **المحافظات الأعلى كثافة** (القاهرة – الجيزة – القليوبية – الإسكندرية – المنوفية – الشرقية – السويس – بني سويف – المنيا – اسيوط) وسيمتد الي (الإسماعيلية – بورسعيد – الغربية – الفيوم)

فرصة

- **٣٠ ألف فرصة** عمل في ٨ محافظات في الصعيد والوجه القبلي
- **٥٠ ألف قرض مُيسر** لتوليد فرص عمل للمرأة المُعيلة بالشراكة مع بنك ناصر وبتمويل **٢٥٠ مليون** جنيه من تحيا مصر
- **١٠ آلاف فرصة عمل** في المناطق الصناعية بالتنسيق مع جمعيات المستثمرين
- **تطوير قدرات ٢٠ ألف من الشباب** في التلمذة المهنية والمهارات الحرفية والتجارية

أتنين كفاية

- يهدف إلى **الحد من الزيادة السكانية**
- السيدات المستفيدات في المرحلة العمرية ١٨-٤٩ **بالمحافظات الأكثر فقراً والأعلى خصوبة** (البحيرة – الجيزة – الفيوم – بنى سويف – المنيا – أسيوط - سوهاج – قنا – الأقصر – أسوان)

محور روض الفرج ٢٠١٩

المشروعات القومية والخدمات والمرافق العامة

الاستثمارات هي الأموال التي تخصصها الدولة من الباب السادس في الموازنة للإنفاق على المشروعات القومية والخدمات العامة ومد المرافق والبنية التحتية من مشروعات صرف صحي ومياه وطرق وكباري وخلافه. وتهدف موازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ الحفاظ على معدل مرتفع للاستثمارات الحكومية لتطوير وتحديث البنية الأساسية، مع إعطاء أولوية لاستكمال تنفيذ المشروعات السابق البدء بها

- **٢١١,٢ مليار جنيه** الاستثمارات الحكومية (منها ١٤٠ مليار جنيه ممولة من الخزانة العامة والقروض **بنسبة زيادة ٤٠%** عن موازنة العام السابق)
- **٣١% نصيب قطاع الشؤن الاقتصادية** من الاستثمارات الحكومية (منه ٤٢% لقطاع الاتصالات، و٣١% للنقل خاصة هيئة النقل العام وهيئة سكك حديد مصر)
- **٢٧% لقطاع الإسكان والمرافق المجتمعية** (والنصيب الأكبر لصندوق تطوير العشوائيات صندوق الإسكان الاجتماعي، والهيئة القومية لمياه الشرب والصرف الصحى)
- **النصيب الأكبر من الاستثمارات الحكومية لقطاع الصحة لصالح المستشفيات الجامعية مستشفى معهد ناصر ومراكز علاج الأورام ومستشفيات جراحات اليوم الواحد**
- النصيب الأكبر من الاستثمارات لقطاع التعليم **للهيئة العامة للأبنية التعليمية المختصة ببناء المدارس، وإلى بناء وتطوير الجامعات**

المصدر: وزارة المالية ووزارة التضامن الاجتماعي

أهم البرامج لقطاعي التعليم والصحة
في موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠

الصحة

أهم مجالات الانفاق على قطاع الصحة

- ٦,٦ مليار جنيه لبرنامج العلاج على نفقة الدولة
- ٩,١ مليار جنيه لشراء الأدوية والمستلزمات الطبية
- ٣,٦ مليار جنيه لدعم التأمين الصحي والأدوية، منها:
  - ← ١,٥ مليار جنيه لدعم الأدوية وألبان الأطفال
  - ← ١,٣ مليار جنيه لسداد اشتراكات غير القادرين في التأمين الصحي
  - ← ٣٥١ مليون جنيه لدعم التأمين الصحي علي الطلاب
- تطبيق نظام التأمين الصحي الشامل لتقديم خدمات طبية لكافة أطياف المجتمع من أول الكشف الطبي مروراً بالإشاعات والتحاليل إلى العمليات الجراحية
- توسيع شبكة التغطية الصحية
- تأهيل وتدريب الأطباء
- توفير مستلزمات الخدمات الصحية
- بناء الوحدات الصحية والمستشفيات
- التوسع في الأقسام الطبية للتقليل الزحام وتأخر وصول الخدمات الطبية
- توفير الأدوية وتوزيعها على الوحدات الطبية لضمان توافر مقومات الصحة العامة

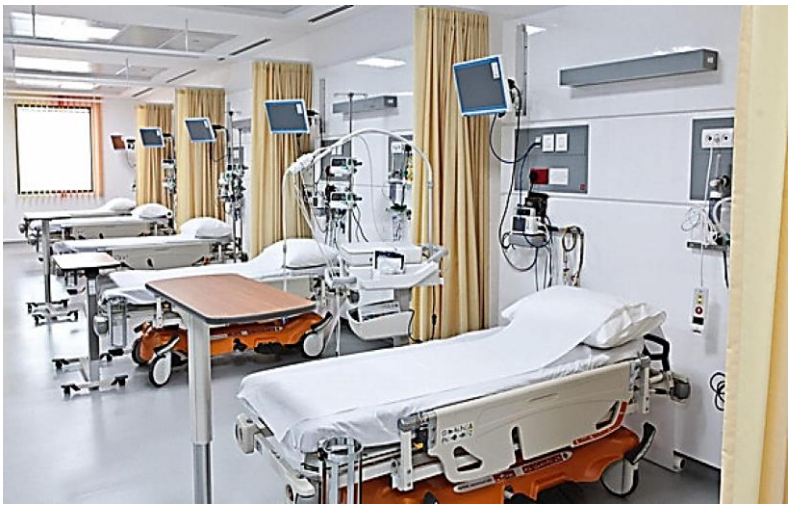

التعليم

المصدر: وزارة التربية والتعليم ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي

التعليم قبل الجامعي

٤,٢ مليار جنيه لمرحلة (رياض الأطفال)

- زيادة فصول رياض الأطفال خاصة فى المناطق المحرومة بمحافظات صعيد مصر.
- برامج لتنمية الطاقة الإبداعية والمعرفية للشريحة العمرية ٤-٥ سنوات.

٦٢,٨ مليار جنيه (الابتدائي والإعدادي) و٢٦,٥ مليار جنيه (الثانوي العام والفني)

- تحديث وتطوير المناهج الدراسية.
- برامج تنمية مهارات الطلاب لأساليب البحث العلمى.
- برامج لتدريب وتأهيل المعلمين.
- تطبيق أساليب تعليمية تكنولوجية تسهل من الأداء الوظيفي للعملية التعليمية ومنها تطبيق برنامج التابلت (Tablet) المدرسي
- إنشاء المدارس والصيانة الدورية للأصول التعليمية.
- ٥ مدارس جديدة ضمن المنظومة المصرية اليابانية.

١ مليار جنيه لبرامج ذوى الاحتياجات الخاصة

- برامج للرقى بالمهارات التعليمية للمعلمين لذوى الإعاقة.
- برامج لدمج ذوى الإعاقة البسيطة بمدارس التعليم قبل الجامعى.

٠,٤ مليون جنيه لبرامج محو الأمية خاصة للفتيات والأطفال المتسربين من التعليم الأساسي

التعليم الفني

- برامج ربط التعليم الفني بسوق العمل
- افتتاح ١٠ مدارس تكنولوجيا تطبيقية بمختلف التخصصات الصناعية والزراعية والتجارية والفندقية التي تطبق لأول مرة

التعليم العالي

برامج الإتاحة وتوسيع قاعدة التعليم

- إنشاء عدد من الجامعات الجديدة مثل جامعة مطروح، والوادي الجديد، جامعة الجلالة الذكية، وجامعة الملك سلمان، والعلمين.
- زيادة عدد المدرجات الجامعية ببعض الجامعات لخفض الكثافة الطلابية.
- إتاحة تخصصات جديدة في عدد من الجامعات الأهلية والدولية مثل الهندسة النووية، الفيزياء الحيوية، التحرير الجيني، النانو تكنولوجي، القياسات الحيوية، تحليلات الأعمال، الذكاء الاصطناعي والهندسة الطبية الحيوية.

برامج الجودة وزيادة التنافسية للجامعات

- برامج تأهيل المؤسسات التعليمية الحكومية للمعدلات العالمية للجودة والإعتماد.
- برامج التدريب المشتركة للجامعات الحكومية مع الجامعات العالمية.
- برامج لرفع كفاءة هيئة التدريس على أحدث الاساليب العلمية وحث البحث والإبتكار.
- برامج التمثيل الدولى والبعثات ومن الجانب الأخر زيادة اعداد الوافدين فى الجامعات المصرية.
- إرتفع تقييم الجامعات المصرية في ٢٠١٩ وفقاً لتصنيف شنغهاي لتحتل ٥ جامعات مصرية ضمن أعلى ٣% من قائمة جامعات العالم.

ازاي أشترك وأستفيد من منظومة التأمين الصحي الشامل؟

بدء تطبيق قانون نظام التأمين الصحي الشامل الجديد الذي يهدف إلى مد التغطية التأمينية الشاملة لجميع المواطنين على مدار (ست مراحل). حيث يتم البدء في تطبيق النظام بمحافظة بورسعيد، ثم تدريجيا استكمال التطبيق في محافظات المرحلة الأولى.

أذهب لأقرب **وحدة صحية** انت تابع لها وسجل ملف لأسرتك وسوف يتم عمل فحص شامل لكم مجاناً.

- إذا كنت موظف نسبة اشتراكك هتكون ١ % من دخلك
- يضاف نسبة اشتراك ٣ % إذا كنت متزوج من سيدة غير عاملة
- يضاف ١ % عن كل طفل أو معال
- لو كنت صاحب معاش أو من مستحقي المعاش أو أرملة هيتخصم ٢ % من المعاش

هل في مصاريف هدفعها غير الإشتراك؟

- في حالة الأمراض المزمنة والأورام والغير القادرين الدولة ستتحمل جميع التكاليف
- في الحالات الأخرى ستساهم الدولة بنسبة بسيطة

رابط هيئة التأمين الصحي الشامل

www.uhio.gov.eg

حزمة إجراءات حماية اجتماعية في موازنة ٢٠٢٠/١٩ بقيمة ٦٠ مليار جنيه للحد من الأثر السلبي للإصلاحات المالية على الطبقات الأكثر احتياجاً

ساعد خفض دعم الكهرباء والبترول وحصيلة برنامج الطروحات العامة والضرائب على السجائر والدمغة على خلق مساحة مالية لزيادة الانفاق الاجتماعي

المصدر: وزارة المالية

٧% علاوة دورية للمخاطبين بالخدمة المدنية و١٠% لغير المخاطبين وبحد ادني ٧٥ جنيها

١٥٠ جنيها علاوة استثنائية للعاملين بالدولة

٢٠٠٠ جنيه الحد الأدنى للأجور من ١٢٠٠

تمويل أكبر حركة ترقيات في تاريخ الجهاز الاداري المصري

زيادة المعاشات بـ ١٥% بحد ادني ١٥٠ جنيها مع رفع الحد الأدنى للمعاش الي ٩٠٠ جنيه

ضم ١٠٠ ألف اسرة جديدة تستفيد من برنامجي تكافل وكرامة

المستهدفات المالية الكلية

- **زيادة الناتج المحلي الإجمالي الي ٦,٢ تريليون جنيه ودفع معدلات النمو الاقتصادي إلى ٦% مقابل ٥,٦% في العام السابق**
- زيادة معدلات التشغيل إلى ٢٨,٧ مليون فرد بمعدل زيادة **٣,٢%** عن العام السابق
- **تراجع البطالة لأول مرة لرقم أحادي مقابل ١٣,٣% في عام ١٤/١٣**
- احتواء نسبة التضخم لتنخفض الي اقل من ١٠% في ٢٠/٢٠١٩ مقابل ١٣,٩% في ١٩/٢٠١٨

قطاعات دافعة للنمو الاقتصادي بالخطة الاستثمارية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

- **زيادة الاستثمارات الكلية للإنتاج الصناعى إلى ٨٤,٤ مليار جنيه بمعدل زيادة ١٤%.**
- التركيز على برامج تعميق التصنيع المحلى، وتحفيز الاستثمار الصناعى، وتحسين جودة المنتجات الصناعية، وتعزيز القدرات التنافسية للصادرات
- **تشجيع المشروعات كثيفة العمالة بين الشباب من خلال جهاز تنمية المشروعات المتوسطة ومتناهية الصغر**
- إنشاء ١٣ مجمع صناعي بالمحافظات
- **زيادة الرخص الممنوحة الى ١٢ ألف وتطوير منظومة التدريب الصناعى لتدريب نحو ٥ الاف فرد في السنة**
- توجيه استثمارات كليه تصل ٤٢,١ مليار جنيه لقطاع الزراعة والري بزيادة ٢٣%.
- **تخصيص ١١٢ مليار جنيه استثمارات كلية للمشروعات في قطاع الكهرباء والطاقة المتجددة بزيادة ٩,٦%**
- إعطاء دفعة للاستثمارات الكلية بقطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات لتصل ٧٠ مليار جنيه بزيادة ٧٠%، خاصة برامج:

✓ **التحول الى المجتمع الرقمي**
✓ **بناء ونشر المناطق التكنولوجيا**
✓ **تطوير أمن المعلومات والتوثيق الإلكتروني**

زيادة استثمارات الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية

المصدر: الخطة الاستثمارية للتنمية الاقتصادية المعروضة على البرلمان

٢٠/٢٠١٩	١,١٧ تريليون جنيه
١٩/٢٠١٨	٩٢١,٥ مليار جنيه

الاستثمارات العامة
٥٢٨,٩ مليار جنيه

الاستثمارات الحكومية	استثمارات الهيئات الاقتصادية وقطاع الاعمال العام
٢١١,٢ مليار جنيه	٣١٧,٧ مليار جنيه

من الخزانة والقروض	تمويل ذاتي
١٤٠ مليار جنيه	٧١,٢ مليار جنيه

استثمارات القطاع الخاص والتعاوني
٦٣٦,٨ مليار جنيه

ما هي أهم الأولويات في مجال الحماية الاجتماعية؟

زيادة معدلات النمو والتشغيل باعتبارها خط الدفاع الأول لمحاربة الفقر وتحسين الدخول

إيجاد مساحة مالية تسمح بالإنفاق المتزايد على التنمية البشرية وبرامج الحماية الاجتماعية

التوسع في برامج الحماية التي تتميز بالكفاءة وتستهدف الفئات الاولي بالرعاية

تطوير وتحديث الخدمات الأساسية التي يحصل عليها المواطن وضمان التوزيع الجغرافي العادل لتمكين كافة المواطنين من الاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي

التحول التدريجي من الدعم العيني الي الدعم النقدية وزيادة قيمة الانفاق الاستثمار الموجه لحسين البنية الأساسية ورفع مستوى الخدمات العامة

أهم المخصصات المالية بموازنة العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠
الداعمة للنمو والنشاط الاقتصادي

المصدر: وزارة المالية

١٤٠مليار جنيه لتمويل الاستثمارات حيث يتم توجيه موارد اضافية لتطوير البنية التحتية لزيادة تنافسية الاقتصاد وتحسين شبكات الطرق والكهرباء والمياه والصرف الصحى

٥٧ مليار جنيه لقطاع الطاقة: تحويل مصر الى مركز إقليمي للطاقة من خلال برنامج شامل لتطوير واعادة هيكلة قطاع الطاقة وزيادة وتحفيز الاستثمار في مشروعات الطاقة النظيفة والجديدة والمتجددة

ضمن باب شراء السلع والخدمات

١٢مليار جنيه للإنفاق على الصيانة

٢٣ مليار جنيه للإنفاق على شراء المواد الخام(ادوية أغذية ومواد اخري)

٦ مليار جنيه لبرنامج دعم وتنمية الصادرات من خلال وضع منظومة جديدة لمساندة وتشجيع وزيادة حصيلة الصادرات مع ضمان وجود قاعدة تصديرية قوية ومتنوعة وتصدير منتجات ذات قيمة مضافة اعلى.

٣,٥ مليار جنيه لبرامج توصيل الغاز الطبيعي للمنازل

٥,٥ مليار جنيه مخصصات الترفيق الصناعى. تطبيق نظام جديد لتخصيص وتسعير الأراضي الصناعية يضمن تعزيز المنافسة العادلة وضمان توافر الأراضي للاستثمار في النشاط الصناعى

نظام ضريبي مبسط للمشروعات
المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

تم تقديم مشروع قانون تنمية المشروعات للبرلمان والذى من المقرر مناقشته خلال الدورة البرلمانية المقبلة، ويتضمن العديد من الحوافز الضريبية وغير الضريبية والتيسيرات بهدف مساندة هذا القطاع الحيوي من المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر ؛ باعتباره أحد دعائم الاقتصاد الوطني التي تُسهم في استدامة تحسين هيكل النمو ورفع معدلاته، وتوفير المزيد من فرص العمل للشباب، حيث أن هذا القطاع سوف يشهد نقلة نوعية وتطورًا جذريًا في قدراته الإنتاجية فور إقرار هذا القانون بما فيه من مزايا تحفيزية توفر ضمانات النجاح للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر تبدأ من تخصيص الأراضي مرورًا بالإعفاءات الضريبية حتى تسويق الإنتاج وفقاً للمدد والضوابط التي يتضمنها القانون ولائحته التنفيذية:

- ✓ الإعفاء من ضريبة الدمغة
- ✓ ورسوم توثيق عقود تأسيس الشركات والمنشآت
- ✓ والضريبة والرسوم المقررة في عقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة هذه المشروعات
- ✓ إعفاء الأرباح الرأسمالية الناتجة عن التصرف في الأصول أو الآلات أو معدات الإنتاج من الضريبة المستحقة إذا تم استخدام حصيلة البيع في شراء أصول أو آلات أو معدات إنتاج جديدة خلال سنة
- ✓ تقديم تمويل منخفض التكلفة

مشروع القانون الجديد حدد الضريبة المستحقة على المشروعات المسجلة بنسبة ١,٥% على المشروعات التي يزيد حجم أعمالها عاي ٣ مليون جنيه ولا يتجاوز ١٠ مليون جنيه سنوياً وبنسبة ١,٢٥٪ من رقم الأعمال للمشروعات التي يزيد حجم أعمالها على ٢ مليون جنيه ولا يتجاوز ٣ ملايين جنيه، و٧٥،٪ من رقم الأعمال للمشروعات التي يزيد حجم أعمالها على مليون جنيه ولا يتجاوز ٢ مليون جنيه سنويًا ، اما المشروعات متناهية الصغر فقد حدد لها القانون معاملة ضريبية مبسطة لتشجيع هذه المشروعات على الانضمام للقطاع الرسمي من خلال فرض ضريبة قطعية تتمثل في :

- ✓ **١٠٠٠ جنيه سنويًا** للمشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوي عن **٢٥٠ ألف جنيه**
- ✓ **٢٥٠٠ جنيه سنويًا** للمشروعات التي يتراوح حجم أعمالها السنوي **من ٢٥٠ إلى ٥٠٠ ألف جنيه**
- ✓ **٦٠٠٠ جنيه سنويًا** للمشروعات التي يتراوح حجم أعمالها السنوي **من ٥٠٠ ألف إلى مليون جنيه**

القانون الجديد يحرص على توفير المساندة اللازمة لهذه المشروعات من خلال كافة الوزارات وعلى رأسها وزارة المالية ووزارة التجارة والصناعة، حيث يسمح لمجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، بوضع قواعد منح آجال لسداد حقوق الخزانة العامة، والشركات المملوكة للدولة، لدى المشروعات المتعثرة الخاضعة لأحكام هذا القانون، ووضع قواعد الإبراء الجزئي أو الكلى لهذه المستحقات بما فى ذلك مقابل التأخير.

الإيرادات والمصروفات (مليار جنيه)

في موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠

المصدر: وزارة المالية

	٢٠١٨/٢٠١٩ فعلى مبدئي	٢٠١٩/٢٠٢٠ موازنة
الضرائب	٧٣٥,٧	٨٥٦.٦
المنح	١,٨	٣.٨
الإيرادات الأخرى	١٩١	٢٧٤
إجمالي الإيرادات	٩٢٨,٩	١,١٣٤
الأجور وتعويضات العاملين	٢٦٥,٣	٣٠١.١
شراء السلع والخدمات	٦٠,٣	٧٤.٩
الفوائد	٥٣٢,٩	٥٦٩.١
الدعم والمنح والمزايا الاجتماعية	٢٨٧,٠	٣٢٧.٧
المصروفات الأخرى	٧٦,٧	٩٠,٤
شراء الأصول غير المالية (الاستثمارات)	١٣٤,٤	٢١١.٢
جملة المصروفات	١٣٥٦,٦	١٥٧٤.٦

	٢٠١٨/٢٠١٩ موازنة	٢٠١٩/٢٠٢٠ موازنة
الخدمات العامة	٦٧٣	٧٥٦
الحماية الاجتماعية	٢٩٩.٩	٢٧٠.٩
التعليم	١١٥,٧	١٣٢
الشئون الاقتصادية	٦١	٩٨.٩
الصحة	٦١.٨	٧٣.١
النظام العام وشئون السلامة العامة	٦١.٧	٦٩.٧
أنشطة وظيفية متنوعة	٥٩.٤	٦٦
الإسكان والمرافق المجتمعية	٥٣.٤	٦٣,٤
الشباب والثقافة والشئون الدينية	٣٥.٣	٤١
حماية البيئة	٢.٢	٣
إجمالي المصروفات	١٤٢٤	١٥٧٤.٦

	٢٠١٨/٢٠١٩ فعلي مبدئي	٢٠١٩/٢٠٢٠ موازنة
العجز النقدي	٤٢٧,٧	٤٤٠.١
صافي حيازة الأصول المالية	١,٩	٥.٠
العجز الكلي	٤٢٩,٦ (%٨,٢)	٤٤٥.١ (%٧,٢)
الفائض الأولي	%٢	%٢

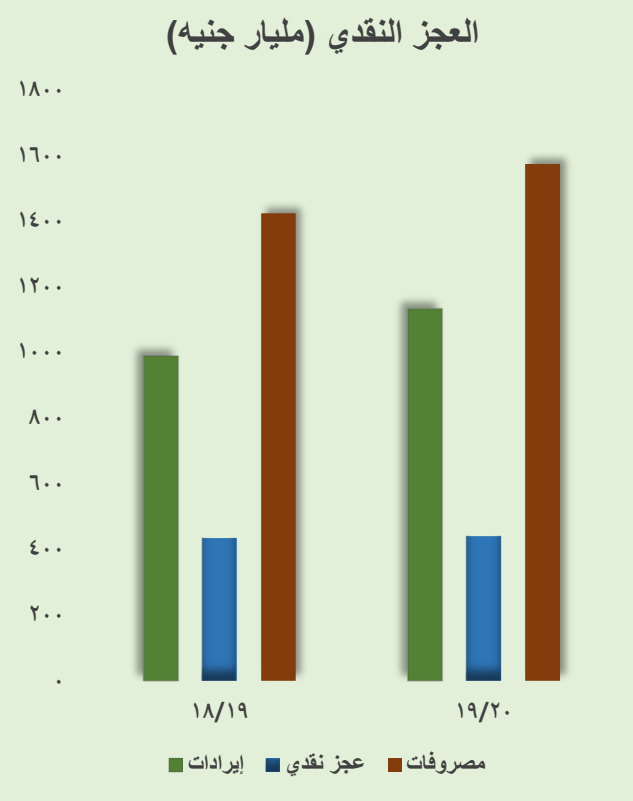

العجز النقدي: الفرق بين ايرادات الدولة ومصروفاتها

العجز الكلي: الفرق بين ايرادات الدولة ومصروفاتها مضافاً اليه صافي حيازة الاصول المالية خلال العام والحكومة تستهدف خفض هذا العجز لمنع تراكم الدين

الفائض الأولي: العجز الكلي باستبعاد فوائد الدين العام بموازنة الدولة والتي تشمل اعباء محملة من السنوات السابقة لتعطى صورة أكثر دقة عن حركة الإيرادات والمصروفات للموازنة العامة للدولة بدون الأعباء المرحلة. بدأنا نحقق فائض أولي ٢% من الناتج المحلي الإجمالي في الموازنة للعام الثاني على التوالي منذ ١٥ سنه نتيجة تطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي الشامل.

صافي حيازة الأصول المالية: ما تدفعه الخزانة العامة من مساهمات في الشركات العامة أو الهيئات الاقتصادية مطروحاً منه ما تحصله من موارد تستحق على هذه الحيازات أو طرح أسهم حقوق ملكية للبيع.

إصلاحات على جانب المصروفات والإيرادات

في موازنة ٢٠١٩/٢٠٢٠

على جانب المصروفات

- الإنفاق الموجه لدفع النشاط الإقتصادى. وإعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام لصالح القطاعات الإنتاجية وترشيد الدعم العينى.
- إستمرار إصلاحات قطاع الطاقة لإزالة التشوهات السعرية والإصلاحات الهيكلية للقطاع.
- رفع كفاءة نظم إدارة المالية العامة وميكنة المعاملات الحكومية ونظم GFMIS
- منظومة متابعة وإدارة المخاطر المالية بما يحقق الضبط المالى
- زيادة الإنفاق الموجه لصالح الحماية الإجتماعية للفئات الأولى بالرعاية والمناطق الأكثر إحتياجاً
- الاهتمام ببرامج إصلاح منظومة التعليم والصحة وتأهيل الشباب لسوق العمل
- تطوير البنية التحتية وزيادة اجمالى استثمارات بنسبة نمو سنوي مقدارها ٤٠%
- بدء تطبيق قانون التأمين الصحى الشامل في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠

على جانب الإيرادات

- تحسين الادارة الضريبية والتوزيع العادل للأعباء الضريبية
- توسيع القاعدة الضريبية واجراءات هيكلية للإصلاح المؤسسى
- تطوير منظومة الضرائب العقارية من خلال تحديث الخرائط الجغرافية للمناطق السكنية والتحصيل الإلكتروني
- تطوير الجمارك من خلال مشروع النافذة الواحدة ومشروع الإقرار الجمركي الالكتروني
- التسعير السليم لتكلفة السلع والخدمات ومدخلات الإنتاج
- المضي قدماً ببرنامج الطروحات العامة IPO للشركات المملوكة للدولة بحصيلة قدرها ٨ مليار جنيه في ٢٠١٩/٢٠٢٠

إصلاح منظومة الضرائب المصرية

القوانين الضريبية

إنفاذ القوانين والقرارات الضريبية بشكل كامل وفعال.

قانون لتبسيط وتوحيد الإجراءات الضريبية للدخل والقيمة المضافة.

قانون جديد للجمارك.

قانون الفاتورة الإلكترونية.

قانون معالجة الضريبة على أذون وسندات الخزانة العامة.

قانون للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تفعيل قانون الضرائب على المهن الحرة.

تحصيل الضريبة على الأرباح الرأسمالية.

إصدار إستراتيجية الإيرادات متوسطة الأجل لتعظيم الموارد بالموازنة العامة للدولة.

أسعار الضرائب

استقرار اسعار الضرائب الحالية.

تعديل رسوم التنمية علي الخدمات الحكومية.

تعظيم العائد على أصول الدولة من خلال تبنى سياسات اقتصادية سليمة اهمها التسعير السليم لتغطية تكلفة إتاحة السلع والخدمات.

والمضي بقوة في برامج اعادة هيكلة الأصول المالية للدولة والتعامل مع التشابكات المالية بين جهات الدولة لتحقيق تحسن تدريجي فى الاوضاع المالية لأجهزة الدولة وتحسين الخدمات المقدمة.

إصلاحات

توسيع القاعدة الضريبية وربطها بالنشاط الاقتصادي.

ميكنة وتحسين اداء الادارة الضريبية.

التوسع في حصر المجتمع الضريبي.

توحيد الاجراءات لجميع المصالح الضريبية.

إنشاء مكاتب تحصيل ضريبي متخصصة للتعامل مع كبار وصغار الممولين.

الزام كبار ومتوسطي الممولين بالميكنة الالكترونية في عمليات الدفع والتحصيل مع أجهزة الموازنة العامة.

العمل على تطبيق نظام ضريبي مبسط للشركات المتناهية الصغر والصغيرة.

تستهدف وزارة المالية زيادة الضرائب من الجهات الغير سيادية بمتوسط سنوي قدره ٠,٥% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي

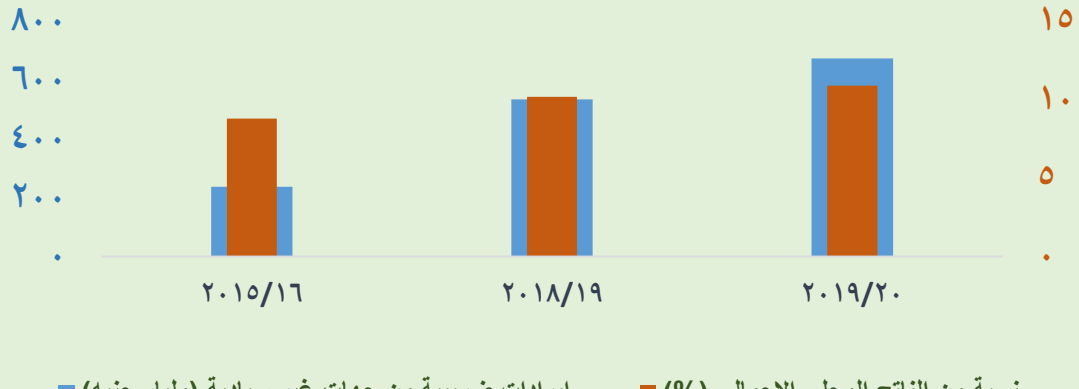

المصدر: وزارة المالية

التحسن في هيكل الإنفاق العام

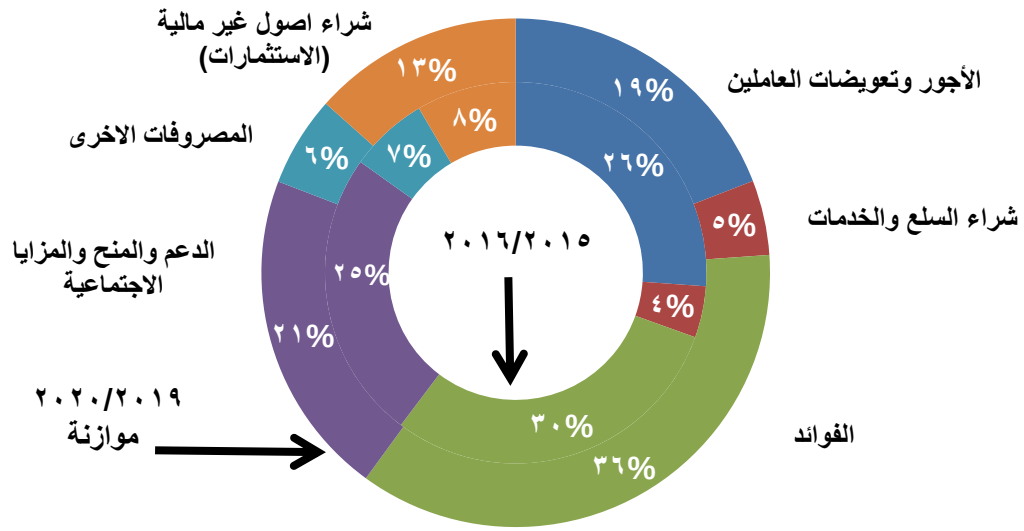

التقسيم الاقتصادي للمصروفات للعام المالي ٢٠٢٠/١٩ مقارنة بـــ ٢٠١٦/١٥

المصدر: وزارة المالية

تستهدف الموازنة تحصيل ايرادات غير ضريبية من مصادر مختلفة تبلغ نحو ٢٧٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ ومن أهم تلك الايرادات:

- ✓ المضي قدماً **ببرنامج الطروحات العامة IPO لبعض الشركات المملوكة للدولة** والتي من المتوقع أن تحقق حصيلة قدرها ٨ **مليار جنيه** للخزانة في ٢٠٢٠/١٩.
- ✓ استهداف **تحويل نحو ٥ مليار جنيه صافي ارباح شركات قطاع الأعمال العام و٤,٤ مليار جنيه أرباح شركات القطاع العام للخزانة العامة** في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠١٩.
- ✓ استهداف **تحويل نحو ٢٠,٧ مليار جنيه فوائض من الهيئات الاقتصادية للخزانة العامة** بدون فائض قناة السويس.

ملخص بأهم مؤشرات وبيانات المرحلة الاولى من برنامج الطروحات الحكومية

عدد الشركات الغير مقيدة	14 شركة
طرح نسب إضافية من شركات مقيدة في البورصة	9 شركات
إجمالي عدد الشركات التي سيتم طرحها	23 شركة
الزيادة المتوقعة في القيمة السوقية للبورصة المصرية	430 مليار جنيه
مدة البرنامج	حوالي 30 شهر
النسبة المقترح طرحها	طرح ما نسب متفاوتة حوالى 15% - 30% في معظم الأحوال بحيث تستمر الدولة أكبر مساهم

سيتم الاتفاق على توجيه العوائد من الطرح وفقا لكل حالة على حدة

أهم الافتراضات الاقتصادية على المدى المتوسط

البيان	٢٠١٧/٢٠١٦	٢٠١٨/٢٠١٧	٢٠١٩/٢٠١٨	٢٠٢٠/٢٠١٩
	فعلى	فعلى	متوقع	مستهدف
الناتج المحلى الإجمالى - مليار جنيه [1/]	٣,٤٧٠	٤,٤٣٧,٤	٥,٢٥٦	٦,١٦٣
معدل النمو الحقيقى للناتج المحلى الإجمالى (%) [1/]	٤,٢	٥,٣	٥,٦	٦
متوسط سعر الفائدة على الأذون والسندات الحكومية (%)	١٨	١٨,٥	١٨,٥	١٥,٥
متوسط سعر برميل برنت[2/] (دولار / برميل)	٥٠	٦٤	٦٩	٦٨
متوسط سعر القمح الأمريكي[3/] (دولار)	١٨٩,٦	١٨٥,٦	١٨٠	٢١٤

١/ تقديرات أولية سيتم مراجعتها مع وزارة التخطيط
٢/ تم توقع سعر برميل البرنت مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية للبرنت وتوقع صندوق النقد الدولى لأسعار البترول فى تقرير آفاق الإقتصاد العالمى. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.
٣/ تم توقع سعر القمح الأمريكى مستقبلياً باستخدام متوسط سعر عقود الشراء المستقبلية المتداولة فى البورصة العالمية AHDB. كما يتم أيضاً الإسترشاد بتوقعات عدد كبير من المؤسسات المالية الدولية.
المصدر: وزارة المالية

أثر الإصلاح الاقتصادي على تعافي نمو قطاعات الناتج المحلي

مقارنة مساهمة القطاعات المختلفة بتكلفة عوامل الإنتاج

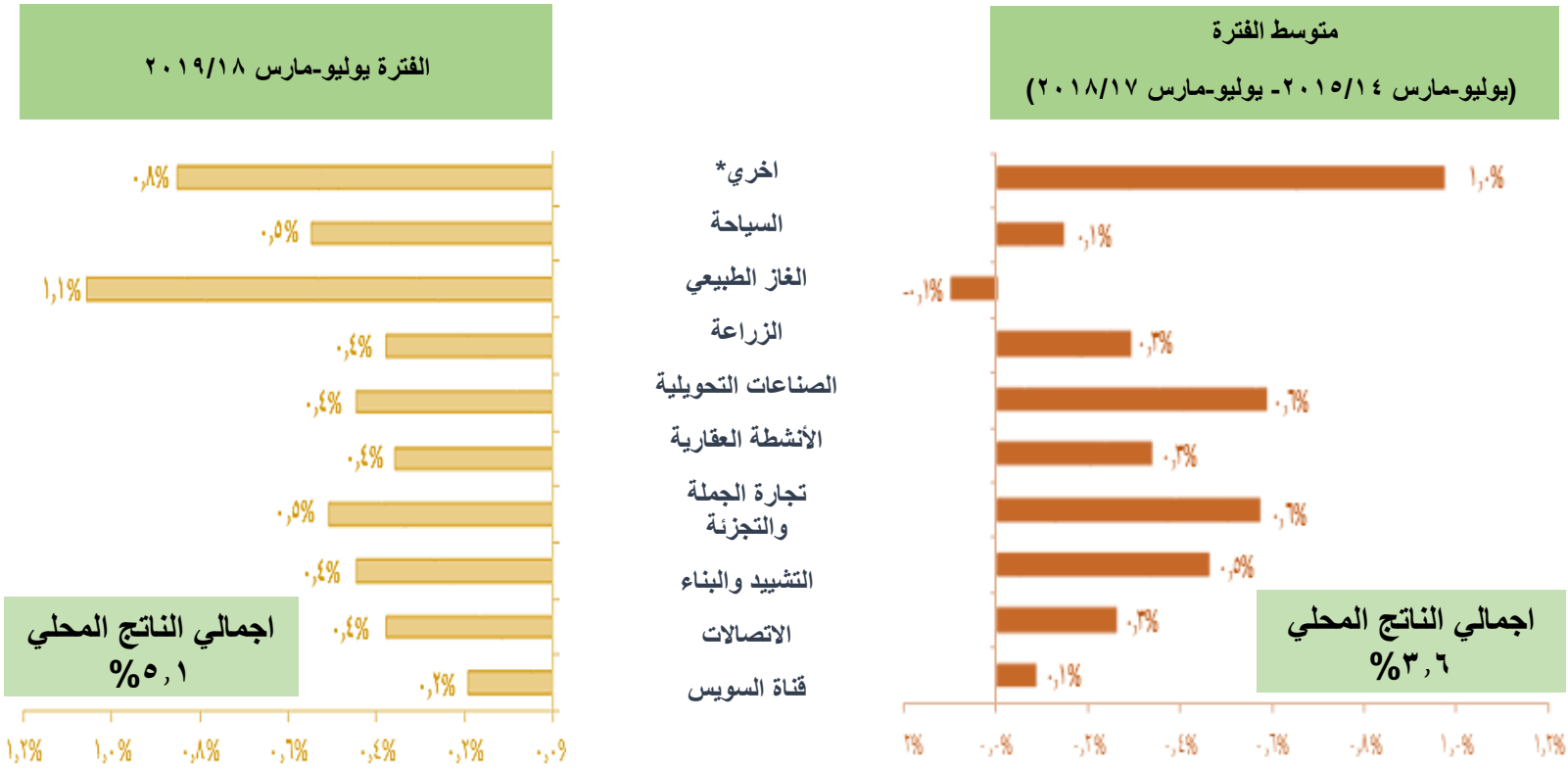

*أخري: وتشمل كل من استخراجات اخري، كهرباء، مياه وصرف، حكومة العامة، التأمين والوساطة المالية التأمينات الاجتماعية والخدمات الأخرى

المصدر: وزارة التخطيط والمتابعة والاصلاح الاداري – البنك المركزي

الدين الحكومي لأجهزة الموازنة ٢٠٢٠/١٩
(تخدمه وزارة المالية)

٢٠٢٠/١٩	٢٠١٩/١٨
٨٤% من الناتج المحلي	٩٠,٥% من الناتج المحلي
٦٨% محلي	١٦,٣% خارجي حكومي

٥٦٩ مليار جنيه مصروفات فوائد على الديون

(٣٦% من إجمالي المصروفات العامة)

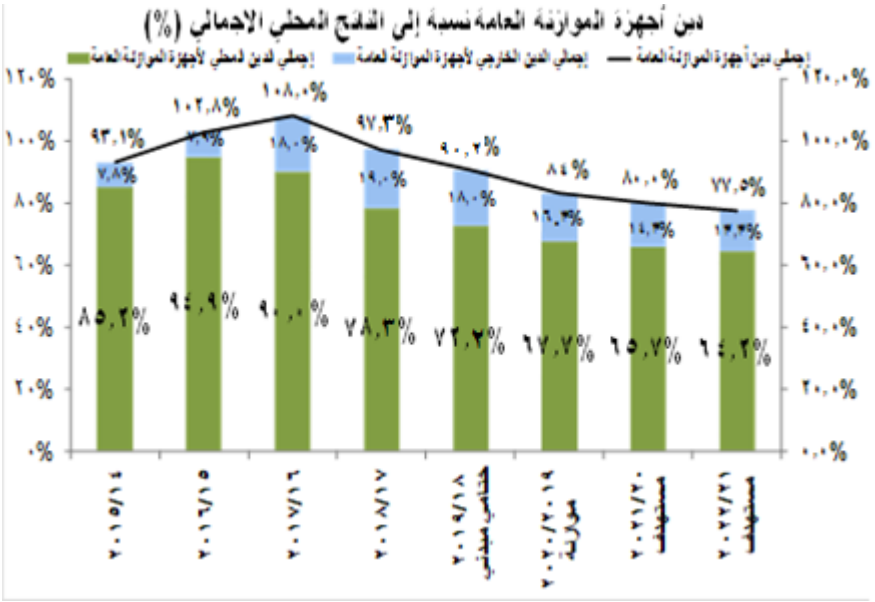

التغير في دين الحكومة العامة كنسبة إلى الناتج المحلى الإجمالي خلال العامين السابقين (٢٠١٧/١٦ حتى ٢٠١٩/١٨)

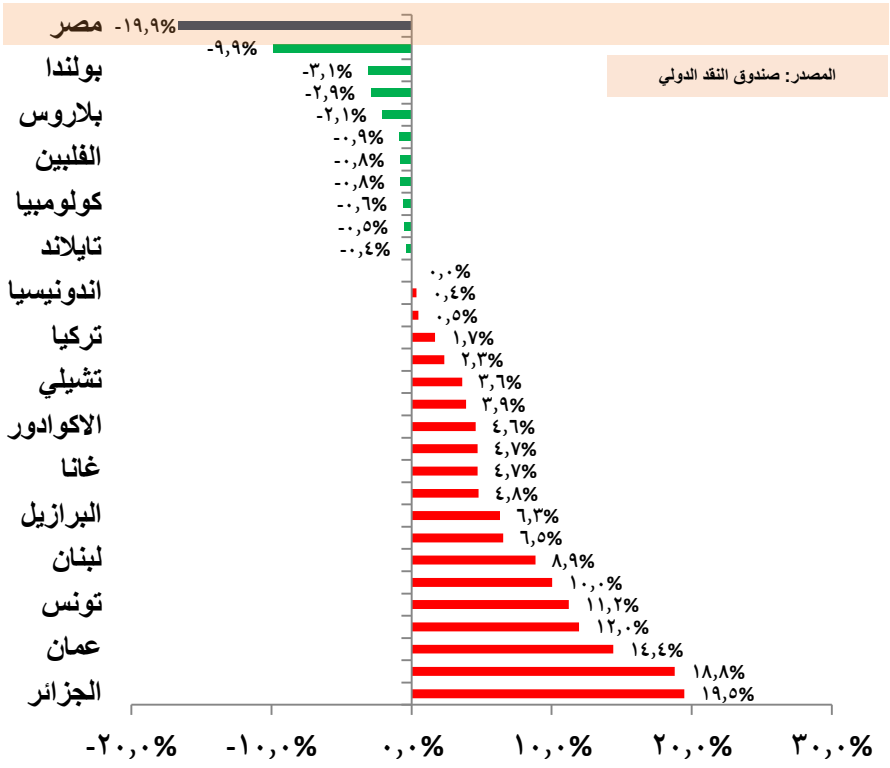

ما هو الدين الحكومي؟

- الاقتراض هو أحد مصادر تمويل عجز الموازنة العامة للدولة، الاقتراض بيساعد الحكومة علي زيادة الانفاق على الخدمات المقدمة للمواطنين دون اللجوء إلي زيادة الضرائب وتحميلهم أعباء جديدة
- هناك توجه من الحكومة للاستثمار في المشروعات الانتاجية ذات عائد استثماري وصحي وبيئي كمشروعات تحسين البنية التحتية وبناء المدارس والمستشفيات.
- ده غير ان الحكومة عليها التزامات مالية سابقة تتعلق بسداد فوائد وأقساط ديون الأعوام الماضية

كيف نسدد فوائد وأقساط الدين ولمن؟

- المصادر التي تلجأ اليها الحكومة لتمويل الدين مختلفة، منها إصدار الأذون والسندات على الخزانة والحصول على تسهيلات بنكية من البنك المركزي والاقتراض الخارجي
- تسدد فوائد وأقساط الدين للجهات التي استثمرت في السندات الحكومية، ومنها البنوك التجارية والمنظمات الدولية وجهات أخري
- أقساط الدين وفوائده واجبة السداد وفقاً لآجال محددة وذلك للحفاظ على ثقة المستثمرين والمؤسسات المالية في اداء الاقتصاد المصري

خفض الدين العام ووضعه على مسار تنازلي

- بدأنا بالفعل في تحجيم الدين العام الحكومي ووضعه على مسار تنازلي حيث انخفضت لأول مرة منذ ٧ سنوات.
- تنويع مصادر التمويل بين المحلى والخارجي للحد من تأثير ارتفاع أسعار الفائدة وذلك من خلال الاستفادة من وسائل تمويل ميسرة منخفضة التكاليف وطويلة الأجل من الأسواق الدولية.
- توسيع قاعدة المستثمرين في أذون وسندات الخزانة.
- أي برنامج إصلاح اقتصادي لابد وأن يصاحبه بعض الأعباء والتحديات كارتفاع التضخم وانخفاض القوة الشرائية نتيجة إصلاحات خاصة بتحرير سعر الصرف، وذلك شأنه شأن أي برنامج تم تطبيقه في العديد من الدول النظيرة (مثل: الأردن، البرازيل، إندونيسيا، ماليزيا، تونس، المغرب) التي تعاني من تحديات مماثلة؛ إلا أنه على المدى المتوسط والطويل تظهر النتائج الإيجابية المتوقعة للإصلاحات.
- وتؤكد التجارب الدولية ضرورة أن يصاحب أي برنامج إصلاحي عدد من الإجراءات الهامة لتعظيم الأثر المرجو من تلك الإصلاحات، وتخفيف العبء المصاحب لها على المواطنين، مثل التنسيق الكامل بين السياسة المالية والنقدية للسيطرة على التضخم، وأن يصاحب الإصلاح قوانين محفزة للاستثمار، مع تمكين الشباب والمرأة، وإعادة توجيه الإنفاق من الدعومات إلى تحسين مستوى الخدمات العامة، والمشروعات التنموية الكبرى، والتعليم والصحة، وتعزيز شبكة الحماية الاجتماعية، وهو ما حرصت الدولة المصرية على تطبيقه.